نظام العقوبات بمجموعة البنك الدولي

التصدي للاحتيال والفساد من خلال عملية إدارية ذات مستويين

تطوير نظام العقوبات بمجموعة البنك الدولي وتوسيعه
(2016 – 1996)

1996

رئيس مجموعة البنك الدولي جيمس وولفنسون يدعو المؤسسة إلى "محاربة سرطان الفساد" في مشاريعها الإنمائية.

1998

تأسيس لجنة العقوبات بالبنك الدولي لمراجعة قضايا العقوبات المفروضة على الشركات والأفراد المشتبه في تورطهم في سوء السلوك وتقديم توصيات بشأن العقوبات المناسبة (الحرمان أو خطاب التوبيخ) إلى رئيس مجموعة البنك الدولي.

2002

ريتشارد ثورنبيرغ، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والمدعي العام الأمريكي سابقاً، يتولى إعداد تقرير لتقييم عملية المنع والحرمان القائمة بالبنك الدولي والتوصية بعملية مكونة من مستويين.

2004

مجلس المديرين التنفيذيين يعتمد حزمة إصلاحات لنظام العقوبات، يتم من خلالها إنشاء وظيفة مسؤول الإيقاف والحرمان من المستوى الأول (التي أصبحت الآن مسؤول الإيقاف والحرمان) وإعادة تنظيم لجنة العقوبات داخل مجلس العقوبات بمجموعة البنك الدولي، بحيث يمتد نطاق تغطيتها ليشمل عمليات الضمانات المتبعة في كل من مؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، والبنك الدولي.

2007

تعيين أول مسؤول للإيقاف والحرمان/مسؤولين للتقييم والإيقاف؛ وبدء العمليات بموجب نظام العقوبات المؤلف من مستويين.

2009

تطبيق "الإيقاف المؤقت المبكر" في عملية العقوبات، وتعيين رئيس مجلس العقوبات الخارجي لمجموعة البنك الدولي.

2010

استحداث اتفاقيات التسوية من خلال المفاوضات (التسويات) في قضايا العقوبات؛ ومجموعة البنك الدولي تُبرمُ اتفاقيةَ التنفيذ المتبادل لقرارات المنع والحرمان مع بنوك التنمية متعددة الأطراف ذات الصلة؛ ومكتب الامتثال لشؤون النزاهة التابع لمجموعة البنك الدولي الذي تم تأسيسه داخل مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة.

2011

نشر المبادئ التوجيهية لفرض العقوبات الصادرة عن مجموعة البنك الدولي

2012

مجلس العقوبات بمجموعة البنك الدولي يبدأ في نشر النص الكامل لقراراته.

2016

تحويل عضوية مجلس العقوبات بمجموعة البنك الدولي لتكون عضوية خارجية بكامل هيئته.

ما هو نظام العقوبات بمجموعة البنك الدولي؟

نظام العقوبات بمجموعة البنك الدولي هو عملية إدارية رسمية تتكون من مستويين وتهدف إلى حماية نزاهة عمليات مجموعة البنك الدولي وضمان عدم استخدام التمويل الإنمائي إلا للأغراض المقصودة له. في المستوى الأول، يتم الإبلاغ عن القضايا في المعتاد لدى **مسؤول الإيقاف والحرمان بالبنك الدولي**، الذي يراجع الاتهامات التي يوجهها **مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة** وتفيد بأن شركةً أو فرداً ما قد تورط في سوء سلوك يستوجب العقوبة، ثم يقرر ما إذا كانت الأدلة كافية للبدء في إجراءات العقوبات. تتم مراجعة القضايا المتعلقة بعمليات الضمانات وتمويل خفض انبعاثات الكربون التي تقوم بها كل من مؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، والبنك الدولي بالاستعانة **بمسؤول التقييم والإيقاف** الرئيسي في كل مؤسسة. في حالة بدء إجراءات العقوبات، يتم إيقاف الطرف المتهم بشكل مؤقت من التأهل للحصول على أي عقود تمولها مجموعة البنك الدولي، ويمكنه الطعن على القرار أمام المستوى الثاني بالنظام، ألا وهو **مجلس العقوبات بمجموعة البنك الدولي**، وذلك للحصول على حق إجراء مراجعة جديدة للاتهامات الموجهة له و/أو العقوبة الموصى بها وعقد جلسة استماع كاملة، إذا طلب الطرفان ذلك، أو إذا دعا إلى ذلك رئيس مجلس العقوبات. ومن ثم، يهدف النظام المؤلف من مستويين إلى ضمان تنفيذ الإجراءات القانونية الواجبة للأطراف المتهمة بسوء السلوك قبل إصدار أي قرار.

ما هي "العقوبات"؟

تهدف العقوبات إلى منع أي سوء سلوك في المستقبل، وتشجيع إعادة تأهيل الأطراف الخاضعة للعقوبة. وهناك خمسة أنواع من العقوبات، هي: **الحرمان محدد المدة، والحرمان مع الإعفاء المشروط، وقرار عدم الحرمان المشروط، وخطاب التوبيخ، والتعويض.** وتُعد العقوبة الأكثر شيوعاً هي الحرمان مع الإعفاء المشروط، التي تستبعد الطرف الخاضع للعقوبة من الحصول على تمويل مجموعة البنك الدولي لحد أدنى من الوقت، ولا يتم إعفاء الطرف الخاضع للعقوبة من العقوبة إلا بعد الوفاء بشروط معينة، مثل تنفيذ برنامج امتثال. وجديرٌ بالذكر أن عقوبات الحرمان التي تتجاوز سنة واحدة يمتد أثرها بحيث يتم تطبيقها من جانب العديد من بنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى، وهي تحديداً: البنك الآسيوي للتنمية، ومجموعة البنك الأفريقي للتنمية، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، وبنك التنمية للدول الأمريكية، وذلك بمقتضى اتفاقية حرمان مشترك. ويتم الإعلان عن أسماء الأطراف الخاضعة للعقوبة وتفاصيل العقوبات الخاصة بكل منهم على الموقع الإلكتروني: (www.worldbank.org/debarr).

ما هو "سوء السلوك الموجب للعقوبة"؟

الاحتيال · الفساد · الإكراه · التواطؤ · عرقلة سير العمل

المستوى الأول

مسؤول الإيقاف والحرمان / مسؤولو التقييم والإيقاف

يعمل **مسؤول الإيقاف والحرمان**، داخل مكتب الإيقاف والحرمان بالبنك الدولي، كقاضي تحكيم، وهو يُعد عنصراً حيوياً لضمان تنفيذ عملية عقوبات تتسم بالكفاءة والفاعلية والإنصاف. وتتيح المراجعةُ التي يقوم بها مسؤول الإيقاف والحرمان التعاملَ مع القضايا بشكل فعال وعادل، ومن ثم تضمن حماية أموال التنمية مع منح الأطراف الخاضعة للعقوبة فرصةً للرد على الاتهامات الموجهة لهم و/أو الطعن عليها أمام مجلس العقوبات بمجموعة البنك الدولي.

مسؤول الإيقاف والحرمان:

- يُجري تقييماً **لمدى كفاية الأدلة** التي يقدمها مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة في قرار مفصّل ومكتوب.
- يقرر ما إذا كانت الأدلة تؤكد الاستنتاج بأن **احتمال حدوث سوء السلوك المزعوم الموجب للعقوبة يفوق احتمال عدم حدوثه**، وإذا كان الأمر كذلك **يوصي بفرض عقوبة مناسبة** ضد المدعى عليه (عليهم).
- يُصدر **إخطاراً بإجراءات العقوبات** إلى كل مدعى عليه، على أن يشمل هذا الإخطار الادعاءات، وما يدعمها من أدلة، والعقوبة الموصى بها.
- **يقوم** بإيقاف المدعى عليه (عليهم) **مؤقتاً** من التأهل للحصول على أي عقود يمولها البنك الدولي إلى حين البت النهائي في الإجراءات.
- يراجع **التوضيحات المكتوبة** التي يقدمها المدعى عليه (عليهم) رداً على **إخطار إجراءات العقوبات**.
- يفرض العقوبة الموصى بها على كل مدعى عليه لا يقدم طعناً أمام مجلس العقوبات، وينشر **إخطار إجراءات العقوبات غير المطعون عليها** على الموقع الإلكتروني الرسمي للبنك الدولي.
- يراجع **اتفاقيات التسوية** التي يبرمها البنك الدولي (من خلال مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة) مع المدعى عليه (عليهم) لضمان أن الشروط الواردة بها لا تنتهك بشكل واضح المبادئ التوجيهية لفرض العقوبات الصادرة عن مجموعة البنك الدولي.

يتضمن نظام العقوبات أيضاً إجراءات موازية للقضايا المتعلقة بعمليات الضمانات وتمويل خفض انبعاثات الكربون التي تقوم بها كل من مؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، والبنك الدولي. في مثل هذه الحالات، يرفع مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة القضية إلى **مسؤول التقييم والإيقاف** بالمؤسسة المعنية الذي يضطلع بوظيفة موازية لتلك التي يضطلع بها مسؤول الإيقاف والحرمان في البنك الدولي.

المستوى الثاني

مجلس العقوبات

مجلس العقوبات بمجموعة البنك الدولي هو محكمة إدارية مستقلة، كما أنه بمثابة الجهة النهائية لاتخاذ القرارات في كل قضايا العقوبات المطعون عليها في كل المؤسسات التابعة لمجموعة البنك الدولي. ويتألف مجلس العقوبات من سبعة (7) أعضاء من كبار الفقهاء القانونيين وخبراء التنمية، وجميعهم من خارج مجموعة البنك الدولي. وتدعم المجلسَ أمانةٌ عامة يتولى إدارتها الأمين التنفيذي للمجلس.

مجلس العقوبات:

- يقدم مراجعة كاملة وعادلة ونهائية من جديد **لكل قضايا العقوبات المطعون عليها من المستوى الأول**، مع مراعاة الأدلة والحجج الإضافية التي يقدمها الأطراف.
- يقوم بتسوية **جميع النزاعات المتعلقة بالأدلة والإجراءات**، مع ضمان الإنفاذ الكامل للحقوق الإجرائية المبيّنة في إجراءات العقوبات.
- يعقد **جلسات استماع شفهية** بناء على طلب الأطراف، أو بناء على دعوة رئيس مجلس العقوبات.
- ينشر **قراراتٍ كاملة المُسببات**، وتكون **نهائية وغير قابلة للطعن عليها**، بشأن الالتزامات والعقوبات ومعها تحليلات وقائعية وقانونية مفصّلة، ونتائج إجرائية وجوهرية، فضلاً عن الاستشهاد بالسوابق ذات الصلة.
- يراجع **طلبات إعادة النظر** التي قد يُسمح بها في ظروف استثنائية ومحدودة للغاية، مع مراعاة المبادئ الأساسية للعدالة والإنصاف.
- ينشر **ملخصاً قانونياً دورياً** يستخلص فيه المبادئَ القانونيةَ من مجموعته الأصلية من قانون السوابق القضائية.
- يراجع الطعون المقدمة على قرار مسؤول الامتثال لشؤون النزاهة بشأن عدم الامتثال.
- يراجع الطعون التي يتقدم بها الخلفاء والمتنازل لهم من جانب المدعى عليه (عليهم).
- يراجع الطعون الناشئة عن الامتثال لاتفاقيات التسوية.

نظام العقوبات بمجموعة البنك الدولي

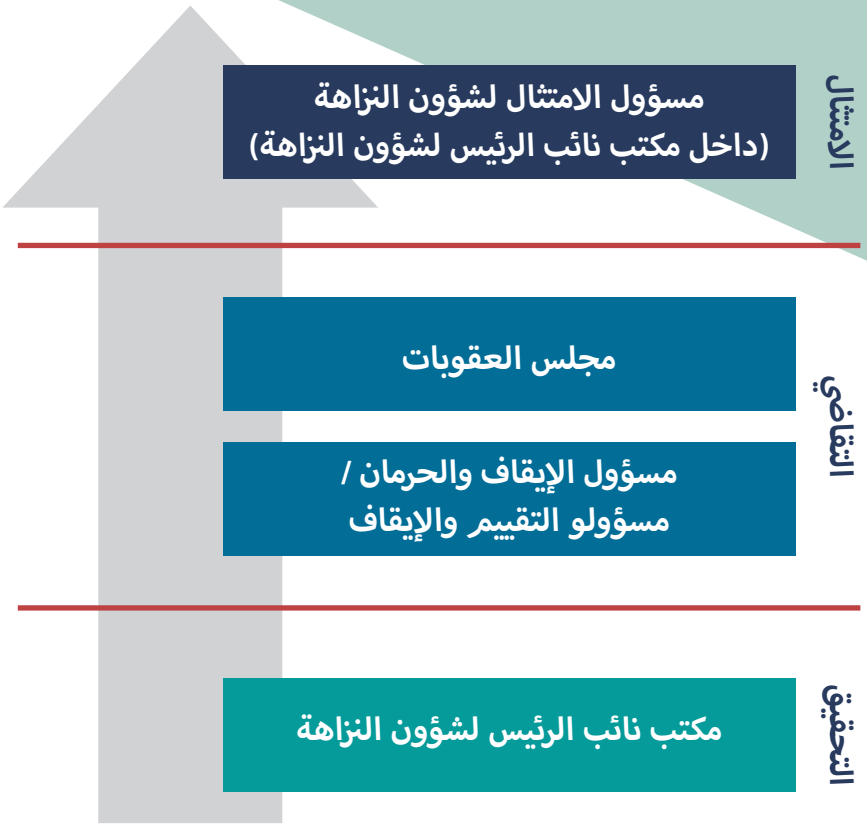

الاتصال بنا

مجموعة البنك الدولي
1818 H Street, N.W.
Washington, DC 20433 USA
www.worldbank.org/sanctions

للاتصال بالبريد الإلكتروني:
osd@worldbank.org
sanctionsboard@worldbank.org

قائمة الحرمان العام:
www.worldbank.org/debarr

الإبلاغ عن حالات الاحتيال أو الفساد المشتبه بها

قم بالإبلاغ عن مزاعم الاحتيال والفساد المتعلقة بعمليات تمولها مجموعة البنك الدولي عن طريق نموذج رفع الشكاوى بشأن النزاهة المتاح على الموقع الإلكتروني: www.worldbank.org/integrit.

OSD مكتب الإيقاف والحرمان | البنك الدولي
البنك الدولي للإنشاء والتعمير • المؤسسة الدولية للتنمية | مجموعة البنك الدولي

مجلس العقوبات | مجموعة البنك الدولي
البنك الدولي • مؤسسة التمويل الدولية • الوكالة الدولية لضمان الاستثمار